

الوقت ولا بد في تسميتها والحكم فيها بما ذكره من
هذه الأركان الأربعة وهي زوج وذو سدس من
أمر وجدته وإن كان فأكثر من ولاد الأم وعمية شقيق
ومحترز إركانها وتوجيه كل من المذهبين والمعابة
بما ذكره في المطولات ومنها كتابنا شرح الترتيب

تنبيه أفانقت بالنسبة لقسم الثلث بينهم
فقط ليلا يرد ما لو كان معهم أخت أو أخوات لاب
فإنهم يستقطن بالعمية الشقيق ولا يفرض لأن
لابه النصق وتقول لتسعة أو للاخوات الاب الثلثا
وتقول لعشرة كما توهمه بعضهم وهو توهم باطل
والله أعلم بشرع المصنف رحمه الله في شيء
من أحكام الجدة والاخته وقابو هذه السابقتال
باب الجدة والاخته أي من الابوين أو من
الاب فقط سواء كان أحد الصنفين منهما
منفردا عن الآخر أو كافا مجتمعين والمراد الواحد
فأكثر من الذكور أو الإناث أو منهما والمراد يضم
حكمهم معهم وحكمهم معه أما حكمه منفردا عنهم
وحكمهم منفردا عنهم فقد تقدم وأعلم أن الجدة
والاخته لو يرد شيئا في حقهم من الكتاب ولا من السنة
وإنما

وإنما ثبت حكمهم باجتهاد الصحابة رضي الله عنهم
فمذهب الامام أبي بكر الصديق رضي الله عنه
وإن عباس رضي الله عنهما وجماعة من الصحابة
والتابعين رضي الله عنهم ومن تبعهم كما في حنفية
والمزنية وابن سريج وابن اللبان وغيرهم رحمهم
الله إن الجدة كالأب فيجب الاخته مطلقا وهذا
هو المفتي به عند الحنفية ومذهب الامام علي بن
أبي طالب رضي الله عنه وزيد بن ثابت رضي الله
عنه وابن مسعود رضي الله عنه أنهم يترئون معه
علي تقصيل وخلاف ذكرته في شرح الترتيب
مع ذكر الأدلة والاجابة لكل من الفريقين
ومذهب الامام زبور رضي الله عنه هو مذهب
الائمة الثلاثة مالك والثانعي وأحمد بن حنبل
رضي الله عنهم ووافقهم محمد وأبو يوسف والمهرو
رحمهم الله تعالى وهو ما ذكره المصنف حيث قال
ويبتدي الآن بما أرادنا إرادته في الجدة والاخته
لا من الام فقط **أو وعدنا في باب الفرز** حيث
قال وحكمهم وحكمهم سيأتي **قال نحو ما قول**
السمعا واسمع سماعهم وأذعان **واجمع** في ذلك